اجتهادات
المزاجُ الاقتصادى

لا يكفى التقدمُ الكبيرُ الحاصل فى علم الاقتصاد لتذليل صعوباتٍ تواجه دارسيه، بسبب اختلاف مزاج الناس، وتغيره بسرعة، فيما يتعلق بتقييمهم لمعيشتهم وأحوالهم وأوضاع الأسواق التى يتعاملون معها.

ولعل المعضلة الأهم، التى لا يُنتبهُ إليها كثيرًا فى هذا المجال, أن المزاج الاقتصادى الغالب قد يكون سلبيًا فى لحظةٍ تبدو فيها حالةُ الاقتصاد إيجابيةً جزئيًا على الأقل فى الواقع وليس على الورق. ونجدُ تجليًا لهذه المفارقة الآن فى الولايات المتحدة التى دخل اقتصادُها مرحلة التعافى بعد عامين صعبين فيها، كما فى غيرها. نموُ متزايدُ فى الوظائف الجديدة، إذ أضيف فى شهر مارس الماضى وحده ما يقرب من 450 ألف وظيفة أكثرها فى قطاعاتٍ عانت كثيرًا بسبب الجائحة، وبالتالى تراجع البطالة إلى حد أن بعض الشركات تطلبُ عاملين ولا تجد.

ومع ذلك، يبدو المزاجُ الاقتصادىُ الغالبُ متشائمًا بسبب ارتفاع معدلات التضخم، ووصولها إلى ما يقرب من 8%

فى أبريل، لعوامل عدة لا تقتصرُ على ازدياد أسعار الطاقة. فقد أدى الدعم الاجتماعى لفئاتٍ واسعةٍ خلال الجائحة إلى تنامى الطلب على السلع، فى الوقت الذى قل المعروض منها نتيجة أزمة سلاسل الإمداد داخليًا وخارجيًا على حد السواء. لكن معظم الأمريكيين لا يلاحظون هذا الوضع المختلط، بل يرون الصورة فى مجملها سيئةً حسب ما تدلُ عليه استطلاعاتُ ومسوحُ أُجريت فى الأسابيع الماضية. فقد أفاد معظم المُستطلعين بعدم شعورهم بأى تحسن, بما فى ذلك بعض من حصلوا على عملٍ بعد تعطل, أو انتقلوا إلى وظائف أفضل, وأنكر بعضهم علمهم بحدوث تقدمٍ فى هذا المجال, وعبر آخرون أكثر عددًا عن اعتقادهم فى أن فرص العمل تقل، بخلاف ما يحدثُ فى الواقع.

وعندما يكون المزاج متشائمًا إلى هذا الحد بسبب التضخم، برغم أن ارتفاعًا حقيقيًا حدث فى مستويات الدخول ويُفترضُ أن يقلل أثره، يصبحُ الأمرُ فى حاجةٍ إلى دراسة الأسباب التى تجعلُ أثر ارتفاع الأسعار طاغيًا إلى هذا الحد، وكيفية التعامل مع هذا المتغير، وهل من

الضرورى زيادة وزنه عند قياس حالة الاقتصاد, وهو ما بُدئ فى بحثه فعلا.